



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الموصل
كلية الحقوق

مبدأ تدرج القرارات الإدارية وضمانات تطبيقه (دراسة مقارنة)

أطروحة تقدمت بها

رنا عصام عائد

الى مجلس كلية الحقوق - جامعة الموصل وهي جزء من متطلبات نيل
شهادة الدكتوراه في القانون العام

بإشراف

الأستاذ الدكتور

احمد خورشيد حميدي

٢٠١٧

١٤٣٨هـ

المستخلص

تركز هذه الدراسة على مبدأ التدرج في القرارات الإدارية وضمانات تطبيقه، وذلك من خلال اظهار الذاتية المتميزة لهذا المبدأ على غيره من المبادئ التي تتشابه معه كمبدأ المشروعية، فضلاً عن استعراض المعايير التي يتم على أساسها قياس التدرج.

ذلك انه يعد من المبادئ الاساسية التي يقوم عليها نظام الدولة القانوني لانه يكفل بناء السلطة الادارية على اسس متينة ومحددة، حيث ان القرارات الادارية التي تصدرها السلطة الادارية ترتبط تسلسلياً بعضها ببعض فهي ليست في مرتبة واحدة بل تتدرج فيما بينها حيث يجعل بعضها اسمى مرتبة من البعض الآخر.

وترجع اهمية التدرج في وجود التفاوت في مراتب القرارات الادارية المختلفة والذي تستند على اسس ومعايير للتدرج قسم منها شكلي ومعايير اخرى موضوعية ويسمو بعضها على البعض الآخر

وعلى الرغم من أهمية هذا المبدأ وشموليته كونه يصب في حماية حقوق الافراد وحررياتهم، الا ان هذا المبدأ ترد عليه كثير من الاستثناءات تمليها الظروف الاستثنائية تارة، وحالة الضرورة تارة أخرى وهو الامر الذي يؤدي الى قيام السلطات الادارية بالانفراد في اصدار القرارات الإدارية لتتجاوز الظروف الطارئة والتي تستوجب معالجة هذه الظروف، كما ان هناك بعض القرارات الإدارية المحصنة من مبدأ التدرج وفقاً لنصوص قانونية صريحة وكذلك الحال بالنسبة الى اعمال السيادة، وهو الامر الذي دعانا للبحث في معالجتها وبحث اثارها في مبدأ التدرج في القرارات الإدارية.

ولم تقتصر الدراسة عند هذا الحد فحسب، بل تعداه الامر الى استعراض أنواع الرقابة التي تمارس على مبدأ التدرج في القرارات الإدارية، ومن ثم بحث الرقابة القضائية وغير القضائية، وبيان الية ممارسة هذه الرقابة، ونطاق هذه الرقابة وبالأخص على ركني الاختصاص والشكل واستعراض التطبيقات المتعلقة بذلك.

كما اننا اوردنا صور تدرج القرارات الادارية المكتوبة منها وغير المكتوبة وبيننا حالة اعتداء احدى السلطات الإدارية على الأخرى وبحثنا في علاقة مبدأ تدرج القرارات الادارية بمبدأ المشروعية.

وبينا الضمانات التي تضمن تطبيق مبدأ تدرج القرارات الإدارية، كما أوردنا التطبيقات القضائية الواردة على هذا المبدأ المتمثلة بقرارات المحاكم الادارية والاتحادية على الرغم من ندرتها في هذا المجال باعتبارها من اهم الضمانات التي تكفل احترام السلطات الاساسية في الدولة وتحديد العلاقة بينها وتعيين حقوق الافراد وحرياتها على وفق الصلاحيات والاختصاصات الممنوحة للإدارة.

Abstract

This study focuses on the principle of gradualization in administrative decisions and the guarantees of its application, by showing the distinctiveness of this principle to other principles that are similar to the principle of legality, as well as reviewing the criteria on which to measure the gradient.

Despite the importance of this principle and its universality as it protects the rights and freedoms of individuals, this principle is subject to many exceptions dictated by exceptional circumstances and sometimes by necessity, which leads to the administrative authorities being authorized to issue administrative decisions beyond emergency circumstances. And there are some administrative decisions fortified by the principle of gradation in accordance with explicit legal provisions as well as the case of acts of sovereignty, which called for the researcher to address and discuss the effects on the principle of gradation in administrative decisions.

The study was not confined to this point, but rather to the review of the types of censorship exercised on the principle of gradualization in administrative decisions. Thus, judicial and non-judicial control was discussed.

**Ministry of Higher Education
And Scientific Research
University of Mosul
College of Law**



**The Principle of Gradual Application of
Administrative Decisions and the
Guarantees of Their Application
(A comparative Study)
"An Applied Analytical Study"**

PH.D Dissertation in Public Law

**Submitted by
RANA ISAM AED**

**Supervised by
Professor
Ahmed Khurshid Hamidi**

2017 A.D

1438 A.H